

أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الفلسطيني: لا للركون للتطمينات، نعم لمزيد من الحيطة والحذر

الثلاثاء 21 إبريل 2009 - د. حازم الشنار

من المبكر الحكم على نتائج الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على منطقتنا، كما انه من غير المبرر إصدار التأكيدات والأحكام المطلقة والتوقعات المسبقة بمحدودية أثار تلك الأزمة واتجاهات تأثيرها. فالأزمة لا تزال في بداياتها وتفاعلاتها لا تزال قائمة. وبالرغم من كل التطمينات من أن انعكاسات الأزمة المالية على اقتصادات الكثير من البلدان، لم تشمل بعمق سلبيا الاقتصاد الفلسطيني لغاية الآن، بسبب العزلة شبه الكاملة للاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد العالمي ومحدودية الروابط التجارية والمصرفية المباشرة بينهما، ونتيجة للقيود الاقتصادية والسياسية المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية. إلا أن ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ارتباطا كاملا وتبعيته له بصورة شبه تامة، يجعل من المؤكد أن تصيب انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني، لذا لا بد من استمرار توشي الحيطة والحذر.

وحيث أن الاقتصاد الإسرائيلي لم يتأثر كثيرا بالأزمة المالية العالمية لغاية الآن، نتيجة تنوعه وقوة بنيته الإنتاجية واتساع علاقاته مع الأسواق العالمية، لم يتأثر الاقتصاد الفلسطيني المرتبط به وبالمساعدات الدولية كثيرا بالأزمة المالية العالمية تبعا لذلك ولا استمرار المانحين بدفع التزاماتهم دون أثر ملحوظ للأزمة المالية العالمية على وتيرة ذلك الالتزام. إلا أن الركود في السوق العالمي من الممكن أن يؤدي إلى ركود في الاقتصاد الإسرائيلي خصوصا في مجال التبادل التجاري بين إسرائيل والعالم، مما سيؤدي إلى تراجع في النمو الاقتصادي في إسرائيل، ومن الممكن أن ينعكس ذلك سلبيا على الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل والعالم وكذلك على العمالة الفلسطينية فيها رغم محدودية الدور الراهن لكل منهما في الاقتصاد الفلسطيني فالأولى لا تتجاوز 15% من الناتج المحلي والثانية 10% من العمالة، كذلك من الممكن أن يكون للأزمة تأثير على التزام المانحين بالوفاء بتعهداتهم إن استقرت الأزمة وأثارها.

وفيما يلي استعراض لبعض الآثار على بعض المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني:
الأسعار والعملة والتضخم: بعد الارتفاع الحاد في أسعار الوقود والأغذية ومواد البناء العالمية قبل الأزمة بوز تراجع ملموس في تلك الأسعار بعدها نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، وبعد الهبوط الحاد في سعر الشيكل مقابل الدولار والذي استمر إلى ما قبل الأزمة، تعزز سعره بشكل ملموس بعدها. وأدى ذلك إلى هبوط معدل التضخم من 12% في يوليو عام 2008 إلى حوالي 1% في كانون ثاني 2009. لكن وصول أثار الأزمة المالية العالمية إلى إسرائيل قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم من جديد.

تكاليف الإنتاج والمعيشة، المستوى الحقيقي للأجور ومعدلات التشغيل: أدت الأزمة المالية العالمية لغاية الآن إلى الحد من تكاليف الإنتاج وتحسين الدخول الحقيقية للمواطنين الفلسطينيين من جهة كما أوضحنا أعلاه، لكن الركود في الأسواق العالمية من المتوقع أن يؤدي إلى نقص الطلب على السلع الإسرائيلية والمحلية وبالتالي إلى زيادة معدلات البطالة في السوق المحلي.

التجارة: الصادرات، الواردات، الطلب الخارجي والمحلي: في الوقت الذي أدى ارتفاع الأسعار الذي سبق الأزمة إلى تراجع في الطلب المحلي على السلع، أدى تراجع الأسعار إلى الحد من التراجع على الطلب المحلي لتاريخه. لكن الركود في الأسواق العالمية من الممكن أن يؤدي إلى تراجع في الصادرات الإسرائيلية والفلسطينية كما أن أعداد

السائحين قد يشهد تراجعاً.

المساعدات الدولية: تغطي المساعدات الدولية العجز في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية والذي يبلغ أكثر من نصفها، وهناك خشية من أن يقوم بعض المانحين بحجب مساعداتهم عنها نتيجة لازمة الاقتصادية العالمية، وبالرغم من تأكيدات معظم المانحين لغاية الآن بالاستمرار في تقديم المساعدات للسلطة رغماً عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية عليهم، فإنه من الصعب التنبؤ بمدى استمرار التزامهم بذلك مع تعمق الأزمة.

تحويلات العاملين في الخارج: ليس هناك مؤشرات ملموسة ومحددة لغاية الآن عن مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على العاملين الفلسطينيين في الخارج وتحويلاتهم إلى الاقتصاد الفلسطيني والتي تقدر بـ 8% من الناتج المحلي، لكن حملة التسريعات للعاملين التي شهدتها معظم دول الخليج في أعقاب الأزمة لا تبشر بالخير، وعليه من الممكن انتظار ما هو أسوأ مع دخول الأزمة مراحل متقدمة.

القطاع المصرفي: نتيجة للعوامل المذكورة أعلاه وللإجراءات الاحتياطية المتخذة من سلطة النقد والبنوك كان اثر الأزمة المالية العالمية على هذا القطاع محدودة جداً، وقد كانت الأرصدة الأكثر عرضة للتأثر في البنوك هي الودائع بالدولار أو الدينار وتلك المودعة في البنوك الأمريكية أو المرتبطة معها. وقد أسعف المستثمرين المحليين عدم وجود استثمارات كبيرة لهم في الخارج وخصوصاً تلك المتأثرة بالسوق المالي الأمريكي ومشتقاته. لكن تعامل البنوك المحلية مع البنوك الإسرائيلية وارتباط تعاملاتها الدولية بها، وعدم السيطرة على النقد في التداول يتطلب المزيد من الإجراءات الاحتياطية.

بعض الإجراءات الاقتصادية الاحتياطية المقترحة: في ظل ضآلة الاقتصاد الفلسطيني وإمكانياته في وجه الاقتصاد العالمي فإن من شبه المستحيل، قدرة الأول في الوقوف أمام إعصار الأزمة المالية العامة دون أن يتأثر بها. لكن ذلك لا يعرّي بحال الوقوف مكتوفي الأيدي إزاء تلك الأزمة أو الاستسلام لها، أو الاكتفاء بما اتخذ من إجراءات احتياطية لغاية الآن، فعظم الأزمة وفداحة أخطارها الممكنة يتطلب العمل المتواصل وابتكار الوسائل لمواجهة آثارها المحتملة، ولا ادعي أن لدي تصور متكامل لما ينبغي عمله، ولا أن كل ما سوف اقترحه مناسب وقابل للتطبيق، ولكن فيما يلي بعض الأفكار والمقترحات قابلة للنقاش والعصف الفكري على الأقل:

فتح استمرار تنويع العملات المستخدمة في الادخار والحد من الأرصدة المالية المرتبطة بالدولار، واستمرار توخي الحذر الشديد في التعامل بالأوراق والمشتقات المالية العالمية. ومن تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لامتصاص البطالة والحد من الفقر من إلى تشجيع الاستبدال التدريجي للواردات بالمنتجات المحلية وإعطاءها الأولوية في فترة الكساد، إلى شراء احتياطي من السلع الأساسية وفق أقل الأسعار السائدة في فترة الركود و تجميد عمليات بيع العقارات والأصول الثابتة الأخرى ما أمكن خلال تلك الفترة. ومع العمل على تقليص النفقات وتحسين كفاءة استخدامها، لا بد من تسريع وتيرة الاعتماد على الإيرادات المحلية مصدر لتغطية العجز في الموازنة، وتفهم وتعاون القطاع الخاص للحد من الاعتماد على المصادر الخارجية، بإبداء مزيد من الالتزام بدفع المستحقات الضريبية..... الخ

ففي الوقت الذي نقر فيه بمحدودية اثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الفلسطيني لغاية الآن، ندعو إلى اليقظة والمتابعة واستمرار الدراسات والنقاشات اللازمة وتطوراتها، واتخاذ مزيد من إجراءات الحيطة والحذر لمواجهة تفاعلاتها المستقبلية وانعكاساتها على منطقتنا.